

(V) برنامج الخدمات الاجتماعية والأسرية وزارة العدل

نشأ قسم الإدارة العامة للخدمة الاجتماعية بوزارة العدل في ١٥ شوال ١٤٣٢ هـ، واعتمد تنفيذ رسالته من خلال تقديم خدمات اجتماعية ذات جودة عالية للمستفيدين في جميع القطاعات العدلية تسهم في إيجاد الحلول الناجعة للقضايا الاجتماعية والأسرية التي يكون التقاضي نتيجة لها.

وتعد أبرز النتائج المثمرة لهذا البرنامج، المساعدة في التخفيف من نسب القضايا والمنازعات الأسرية التي ترد للمحاكم من خلال برامج المصالحة والوساطة بين الزوجين أو أفراد الأسرة، وتيسير حصول المرأة المطلقة والمعلقة وغيرها من اللاتي يعانين في أروقة المحاكم من خلال الأقسام المخصصة في القطاعات العدلية، والعمل على ربط المستفيدات والمراجعين لمكاتب الصلح والخدمة الاجتماعية بالمؤسسات الأخرى، والتعاون في تقديم الخدمة المباشرة وغير المباشرة، مع الاهتمام المكثف ببرامج الثقافة العدلية والسعي لإيصالها إلى المجتمع سيما المرأة في جميع حالاتها القضائية.

وأطلق البرنامج مشروع «صندوق النفقة» ورفع به للجهات التشريعية لإقراره، ويستهدف مساعدة المرأة المطلقة على الحصول على حقوقها الشرعية وكفالة نفقة الأبناء بعد الطلاق.

وعزز البرنامج تبني برامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الحكومية غير المعنية بشكل مباشر في تقديم الخدمات الاجتماعية، وزيادة ثقافة الجودة والاهتمام بالبرامج التي تستهدف التمكين الاجتماعي للمرأة في المؤسسات الحكومية وفي وزارة العدل على وجه الخصوص، كما خفف من قضايا النزاعات الأسرية التي ترد للمحاكم، إضافة إلى اطمئنان المرأة المطلقة بالحصول على حقوقها.

ودعمت الوزارة هذا البرنامج بالتعريف به على نطاق واسع عبر تنظيم البرامج التدريبية والفعاليات العلمية والثقافية، وإقامة عدد من المناشط العلمية والعديد من البرامج الإعلامية الأخرى، ولأهمية هذا المشروع حرصت الوزارة على دعمه بالرفع للمقام السامي الكريم بطلب استحداث وكالة مستقلة بالوزارة تعنى بالشؤون الأسرية والاجتماعية.

